الأمم المتحدة

A/ES-10/82–S/2001/463

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 May 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٩ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

إن السيد أرييل شارون أكد، في لقاء مع الصحافة أمس، ما كان يخشاه بشدة الجانب الفلسطيني والمجتمع الدولي. فمواقف السيد شارون المتعنتة والتي تعكس مواقف حكومته تعود إلى فترة ما قبل عملية السلام في الشرق الأوسط وتنم عن ازدراء كامل للقانون الدولي كما أنها تقضي قضاء تاما على الاتفاقات المبرمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

فقد ادعى السيد شارون في الأقوال التي أدلى بها للصحافة أن الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ هي أراضي ''متنازع عليها'' وليست ''أراضي محتلة''. كما رفض وقف الأنشطة الاستيطانية مما يعني، بصرف النظر عن مبرراته غير المنطقية، أنه لا يقبل إزالة تلك المستوطنات في إطار تسوية سلمية نهائية. وفيما يتعلق بالمفاوضات بين الطرفين، فقد اشترط لاستئناف المفاوضات ''الوقف التام للعنف'' مفيدا أن هدفه، بعد ذلك، هو مجرد التوصل إلى ''اتفاق على حالة اللاحرب'' تليه فترة طويلة جدا قبل بحث المسائل المتصلة بالوضع النهائي. وهذه محاولة مكشوفة من إسرائيل لفرض مرحلة انتقالية مؤبدة على الجانب الفلسطيني سعيا إلى تفادي التسوية النهائية التي تشمل جميع القضايا العالقة المنصوص عليها في الاتفاقات القائمة بين الجانبين.

090501 090501 01-36658 (A)
0136658

ويدعي السيد شارون أيضا أن الجانب الفلسطيني يغالي في وصف القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الفلسطينيين ونقل السلع الفلسطينية. وكما عهدناه، فإن أقوال السيد شارون تحرف التاريخ وتعكس موقفا استعلائيا صارخا تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية.

إن المجتمع الدولي برمته لا يقبل المواقف والأقوال المشار إليها أعلاه، وهو رفض يتجسد في قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بأمور منها الوضع غير المشروع للمستوطنات الإسرائيلية ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، منذ عام ١٩٦٧. وإننا ندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى الإعراب مجددا عن رفضهم وإدانتهم لهذه المواقف والأقوال الهدامة.

إن الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ تبقى أراضي محتلة كما أن المستوطنات الإسرائيلية تبقى غير مشروعة وينبغي إزالتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي وقف جميع الأنشطة الاستيطانية أثناء المفاوضات. ونحن نعتقد أنه إذا كان ثمة أراضي لا تتمتع بوضع قانوني واضح أو هي متنازع عليها، فإنما هو ذلك الجزء من الأرض الذي أعطي للدولة العربية بموجب قرار التقسيم ١٨١ (د-٢) واحتلته القوات الإسرائيلية في عام ١٩٤٨. والمحاولات المتكررة التي تقوم بها إسرائيل لتقويض قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) لن تؤدي إلا إلى تأكيد الواقع أعلاه والذي سيظل قائما ما لم يتم التوصل إلى تسوية نهائية بين الجانبين وإلى أن تتحقق تلك التسوية.

إن الواقع المر الذي تعكسه مواقف السيد شارون وأقواله يثبت مرة أخرى وجود حاجة ملحة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات لفرض القانون الدولي ولكفالة الامتثال للاتفاقات الموقعة وتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين لحين وضع حد للاحتلال الإسرائيلي والتوصل إلى تسوية نهائية بين الجانبين.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناصر القدوة
السفير، المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة